تقرير البورصة اليومي

السوق يواصل أداءه المضاربي.. وأسهم البنوك تحافظ على تماسكه في الثواني الأخيرة

التذبذب لايزال السمة الغالبة في السوق (قاسم باشا)

واصل سوق الكويت للأوراق المالية اداءه المتذبذب وسط عمليات تجميع وتخارجات بهدف تحقيق الارباح السريعة ليستكمل السوق نهجه المضاربي في ظل غياب محفزات حقيقية للشراء، وهو الأمر الذي ادى الى تباين اداء مؤشري السوق، حيث اقفل الوزني على ارتفاع محدود، فيما واصل السعري تراجعه ليظل المؤشر العام دون مستوى 6200 نقطة الذي تخلى عنه الاسبوع الجاري.

وظهر منذ بداية تعاملات جلسة الأمس ان السوق يجنح للارتفاع الطفيف جراء عمليات شراء واضحة على عدد من الاسهم ولكن بكميات محدودة وخاصة في قطاع البنوك مثل الوطني والمتحد والخليج، غير ان عمليات البيع بدأت تظهر قبل نهاية النصف الأول من الجلسة، وهو ما ادى الى تذبذب مؤشري السوق بين الارتفاع والانخفاض بعد تراجع جميع مؤشرات القطاعات.

ومع زيادة عمليات البيع في النصف الثاني من الجلسة وخاصة على عدد من الاسهم القيادية مثل الوطني وبيتك في قطاع البنوك وسهم زين في قطاع الخدمات تحول اداء السوق الى التراجع الذي ظل سائدا الى ان حلت الثواني الاخيرة لتشهد عودة قطاع البنوك للارتفاع مجددا وهو ما ادى الى تماسك السوق من خلال تقليص خسائر المؤشر السعري من نحو 30 نقطة الى 18,5 نقطة، وتحول مسار الوزني الى الارتفاع المحدود بعد ان كان متراجعا وذلك على وقع عمليات بيع لأكثر من سهم قيادي.

ولوحظ خلال جلسة الأمس ارتفاع القيمة الاجمالية بشكل لافت مقارنة مع جلسة تعاملات أول من أمس، والتي شهدت أدنى قيمة على الاطلاق طيلة العقد الماضي، حيث قفزت القيمة من نحو 7,1 ملايين الى 16,1 مليون دينار بواقع 124,5٪، وذلك جراء زيادة العمليات البيعية الواسعة في جلسة تعاملات الأمس.

قفزة على مستوى القيمة الإجمالية بنسبة 124.5% مقارنة مع جلسة أول من أمس

ولم يتعاط السوق مع تصريحات وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية عبدالوهاب الهارون والتي كان مفادها ان هناك اهمية قصوى للملفات الاقتصادية ضمن خطة التنمية، ولكن من المتوقع ان يشهد القطاع المصرفي زخما خلال الفترة المقبلة بعد اعلان البنك الوطني أمس عن ارباح 146,6 مليون دينار بواقع 37 فلسا للسهم بنسبة نمو 1٪ مقارنة بذات الفترة في 2010.

المؤشرات العامة

واصل المؤشر العام للبورصة انخفاضه بواقع 18,5 نقطة ليغلق عند مستوى 6165 نقطة بانخفاض نسبته 0,30٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس، فيما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,07 نقطة ليغلق عند مستوى 430,47 نقطة بارتفاع نسبته 0,02٪ مقارنة مع الجلسة الاخيرة.

وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 59,8 مليون سهم نفذت من خلال 1277 صفقة قيمتها 16,1 مليون دينار، اما على مستوى المتغيرات الثلاثة فشهدت ارتفاعات ملحوظة، فكميات التداول ارتفعت بنسبة 27,3٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 22,7٪، فيما قفزت القيمة بنسبة بلغت 124,5٪ مقارنة مع جلسة أول من أمس.وجرى التداول على أسهم 97 شركة من أصل 215 شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسهم 15 شركة وتراجعت أسعار أسهم 43 شركة وحافظت أسهم 39 شركة على أسعارها السابقة، فيما لم يشمل النشاط أسهم 118 شركة في أغلب القطاعات.

وتصدر قطاع البنوك النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 10,3 ملايين سهم نفذت من خلال 287 صفقة قيمتها 6,9 ملايين دينار، وجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 12,7 مليون سهم نفذت من خلال 286 صفقة قيمتها 4,8 ملايين دينار، وجاء قطاع العقار في المركز الثالث من حيث القيمة، اذ تم تداول 15,8 مليون سهم نفذت من خلال 252 صفقة قيمتها 1,49 مليون دينار، وجاء قطاع الصناعة في المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 3,9 ملايين سهم نفذت من خلال 137 صفقة قيمتها 1,4 مليون دينار، وحل قطاع الاستثمار في المركز الخامس من حيث القيمة، اذ تم تداول 8,2 ملايين سهم نفذت من خلال 151 صفقة قيمتها 732 الف دينار، وجاء قطاع غير الكويتي في المركز السادس من حيث القيمة، اذ تم تداول 8,2 ملايين سهم نفذت من خلال 147 صفقة قيمتها 488 ألف دينار.

آلية التداول

استحوذ قطاع البنوك على 43٪ من إجمالي السيولة في جلسة تعاملات الأمس، وشهدت اغلب اسهم القطاع استقرارا على مستوى القيمة السعرية، حيث استقر سهم الوطني عند مستوى اغلاقه السابق دينار و140 فلسا بعد تداولات قوية بالنسبة للسهم مقارنة بالجلسات الاخيرة ببلوغها 2,6 مليون سهم، وشهد سهم المتحد عودة للارتفاع مجددا بواقع 40 فلسا ليصل السهم الى مستوى 880 فلسا، وتراجع سهم الدولي بواقع 5 فلوس بعد تداولات هي الاعلى على مستوى قطاع البنوك، اذ بلغت 4,9 ملايين سهم ليستقر السهم عند مستوى 305 فلوس، واستقر سهم بيتك عند مستوى اغلاقه السابق 980 فلسا بعد ان كان متراجعا 10 فلوس وذلك بعد تداولات نشطة نسبيا، واستقرت اسهم الخليج والتجاري والأهلي وبرقان وبوبيان عند مستويات اغلاقاتها السابقة بعد تداولات محدودة نسبيا.

تراجعت أسهم الشركات الاستثمارية في جلسة الأمس، حيث تراجعت قيمة 10 شركات من أصل 17 سهما تم تداولها، كان أكثر هذه الأسهم تداولا سهم ايفا الذي بلغت كمياته 1,7 مليون سهم، انخفض السهم بواقع فلس ليغلق عند مستوى 42 فلسا، وتراجع كذلك سهم جلوبل بواقع فلس بعد تداول 1,5 مليون سهم ليستقر السهم عند مستوى 36 فلسا، اما سهم الاستثمارات فشهد تداولات كبيرة مقارنة بباقي اسهم القطاع، اذ تم تداول 1,4 مليون سهم ولكنه استقر عند مستوى اغلاقه السابق 228 فلسا.

تراجعت مستويات السيولة التي استحوذ عليها قطاع الشركات العقارية في جلسة الأمس مقارنة مع اول من امس، اذ استحوذ القطاع على 9,2٪ من القيمة، وشهد سهم أعيان تداولات قوية، حيث بلغت كميات التداول3,3 ملايين سهم استقر بعدها عند مستوى اغلاقه السابق 61 فلسا، اما سهم التجارية فشهد عمليات بيع تراجع على اثرها بواقع فلس واحد ليستقر عند مستوى 74 فلسا، وحقق سهم ابيار ارتفاع لافتا امس بواقع 10 فلوس ليصل سعر السهم الى 330 فلسا.

تعرض عدد من اسهم قطاع الشركات الصناعية الى البيع في جلسة الأمس مما ادى الي تراجع المستويات السعرية لهذه الاسهم، وكان من اكثرها تداولا سهم بوبيان الذي تراجع 10 فلوس ليغلق عند مستوى 590 فلسا، اما سهم الصناعات فشهد استقرارا بعد تداول 560 الف سهم ليغلق عند مستوى 230 فلسا، وارتفع سهم القرين بعد تداولات متوسطة ليصل السهم الى مستوى 208 فلوس بعد ارتفاعه بواقع فلسين.

استحوذ قطاع الاسهم الخدماتية على 30٪ من السيولة في جلسة الامس على اثر نشاط شهده سهم زين، اذ تم تداول 3,6 ملايين سهم اغلق السهم بعدها على استقرار عند مستوى الدينار ليحافظ عليه بعد ان كان مرتفعا بواقع 20 فلسا خلال التعاملات، حيث تعرض السهم لعمليات جني ارباح.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

18.5
نقطة انخفاض المؤشر السعري بنسبه 0,30٪، وارتفع المؤشر الوزني 0,07 نقطة بنسبة 0,02٪.

59.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة 16,1 مليون دينار.

6
شركات استحوذت اسهمها على 67,7٪ من القيمة الاجمالية، واستحوذ سهم زين على 22,3٪ من القيمة الاجمالية للتداول.

6
قطاعات سجلت مؤشراتها انخفاضات متفاوتة في جلسة الامس تصدرها قطاع غير الكويتي وذلك بواقع 43,2 نقطة، تلاه قطاع الصناعة بمقدار 40,2 نقطة، فيما ارتفعت مؤشرات قطاعي البنوك والعقارات بواقع 90,6 نقطة و1,4 نقطة على التوالي.

اقتصاديون: تدهور البورصة بسبب ترقب لحالة الجدل بين بعض الشركات وهيئة أسواق المال

آثار التراجع الحاد للسوق بادية على وجه أحد المتداولين

أرجع اقتصاديون كويتيون التراجعات الحالية في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) الى ترقب الجدل الدائر بين بعض الشركات وهيئة أسواق المال حول بعض البنود ما خلق حالة من التذبذب في الثقة بين أوساط المستثمرين، لاسيما الصغار منهم.

ورأوا ان كثيرا من كبار اللاعبين في السوق «نفضوا» أيديهم من إنقاذه او على الأقل لعب دور الصناع وأصبحوا يتحكمون في توازنات الانخفاض والارتفاع لصالح شركاتهم ولا يعبأون بشيء آخر «بل يحاولون عرقلة تنفيذ قانون هيئة أسواق المال».

وأعربوا عن أملهم في ان يشهد السوق خلال تداولات الربع الحالي ارتفاعات تدريجية تعيد الى كثير من الشركات خصوصا الاستثمارية حالة الاتزان التي فقدتها في تداولات العام بدلا من تركها وحيدة تواجه الإفلاس أو الاندماج تحت الاضطرار لئلا تتفاقم خسائرها الناجمة عن المصروفات أو العمولات وغيرها من المطالبات المالية.

في البداية قال نائب الرئيس التنفيذي في شركة «مرابحات» الاستثمارية مهند المسباح ان اتجاه السوق مرتبط بالجدل الدائر حول قانون هيئة أسواق المال ما بين الأطراف الساعية الى تعديل القانون وتلك الساعية الى تطبيقه ما ساهم في تراجع التداولات وانخفاض في القيمة النقدية اليومية بشكل كبير.

وأضاف المسباح «ان القوى قوية وعالمية ولها مكانتها بأن التي بيدها التأثير على السوق أصبحت تتدخل في الحالة العامة والتعمد في خفض السيولة علاوة على ترقب المحافظ والصناديق والمستثمرين لما ستسفر عنه حالة الجدل ورغم بعض المآخذ على القانون إلا اننا نطالب بتنفيذه لتكون هناك هيبة واستقلالية لسوق المال تعيد الثقة بين أوساط المستثمرين».

واعتبر ان كثيرا من الشركات «متخوفة» مما هو قادم لأن المؤشر «فنيا» في اتجاه النزول ما لم يطرأ جديد أو تحركت السيولة الى الارتفاع و«نحن نعول على الشركات المهنية ذات الأداء العالي والمهني والتي كانت تتغنى بأنها التي تؤثر تأثيرا واضحا في التداولات سواء كان ذلك في الارتفاع أو الانخفاض ما يعني ان السوق خلال الربع الحالي سيظل على منواله، خصوصا ان فترة الصيف عادة ما يكون فيها الركود سائدا».

وذكر ان المستثمرين يتخوفون بعض الشيء من حالة السوق التي يسير عليها خصوصا ان أكثر المضاربين يرون أن السوق يشكل فرصة لهم ليزيدوا من مضاربتهم «في وقت نجد فيه الرابح في هذه المرحلة المستثمر طويل الأجل».ورأى أن السوق الكويتي غير مكتمل الى الآن وتنقصه الكثير من التشريعات مقارنة مع أسوق أخرى لا تتمتع بمميزات اقتصادية لبلد مثل الكويت التي تنعم بالنفط والموارد المالية والكفاءات البشرية المدربة على أحدث النظم التعليمية.

من جهته قال مدير عام شركة (مينا) للاستشارات الاقتصادية عدنان الدليمي ان عمليات مضاربية قوية استهدفت أسهم القطاع المصرفي بناء على معلومات للمضاربين بأن هناك أرباحا جيدة سيجنيها هذا القطاع ما عززته حركة انتقال السيولة من قطاعات بها أسهم (هشة) الى أسهم القطاع المصرفي.

وأشار الدليمي الى أن الارتفاع التدريجي في القيمة النقدية اليوم أعاد الثقة الى حد ما للمستثمرين بسبب عمليات الشراء القوية التي نفذتها مجموعات محددة على أسهم القطاع الأبرز في السوق وهو القطاع البنكي.

لتخلفها عن سداد أقساط مديونيتها

«الدولي» اتخذ إجراءات التنفيذ ضد «الخطوط الوطنية»

قال بنك الكويت الدولي في بيان نشر على موقع البورصة أمس انه منح شركة الخطوط الوطنية الكويتية تمويلين الأول بقيمة 5 ملايين دينار والثاني بمليون دينار، وانه نظرا لاضطراب الأحوال المالية للشركة وتوقفها عن مباشرة نشاطها وتخلفها عن سداد أقساط مديونيتها في ميعاد استحقاقها فقد شرع البنك في اتخاذ اجراءات التنفيذ ضدها، مما حدا بالشركة على الاستشكال في تنفيذ العقد الأول بموجب الإشكال رقم 776/ 2011 مستعجل/4 الفروانية، والذي تأجل نظره لجلسة 2011/7/26 لورود أصل الصحيفة ومن ثم لم يفصل فيه بعد، اما العقد الثاني فمازال البنك مستمرا في اتخاذ إجراءات التنفيذ بموجبة ضد الشركة.

عمومية «أصول» 27 الجاري

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن الجمعية العمومية العادية لشركة أصول للاستثمار ستنعقد في 27 يوليو الجاري للموافقة على إبرام صفقة مع صندوق المهند للاستثمار المباشر الذي تديره الشركة لشراء عدد 2,6 مليون سهم من أسهم المجموعة الخليجية للمال التي يمتلكها الصندوق بسعر 0,3814 دينار للسهم الواحد.

تطوير 12 فرعاً وافتتاح فرعين في الفروانية وحولي

الدسوقي: إستراتيجية جديدة لمصنع «الطبيعة» للتوسع محلياً وخليجياً

أكد المدير العام لمصنع الطبيعة للحلويات عبدالخالق الدسوقي أن ارتفاع أسعار المواد الخام أثر سلبا على مصانع الحلويات ويهدد عددا كبيرا منها بالاستمرار في العمل، وذلك في ظل المنافسة الشرسة بين المصانع المحلية في الكويت.

وقال الدسوقي في تصريح صحافي ان أسعار المواد الخام ارتفعت بنسبة 30٪ خصوصا انها جميعا مستوردة، مشيرا الى ان غالبية المصانع اضطرت الى تخفيض هامش الربح من أجل الاستمرار في العمل.

وأشار الدسوقي الى ان مصانع الطبيعة لديها 12 منفذا وفرعا للترويج وتسويق منتجاتها التي تبلغ ما يزيد على 70 منتجا متنوعا يتلاءم مع كل الأذواق للمواطنين والوافدين، مضيفا ان المصنع بصدد فتح فروع جديدة في الفروانية وحولي، بالإضافة الى تطوير الفروع الحالية، وفي مقدمتها فرع المنقف الذي تم الانتهاء أخيرا من أعمال التطوير.

وكشف الدسوقي ان مصنع الطبيعة قام بوضع إستراتيجية للتوسع خارج الكويت في دول مجلس التعاون وقد تم افتتاح فرع في قطر ويشهد إقبالا جيدا.

وأوضح الدسوقي ان اشكالية السوق الكويتي في مجال الأغذية هي صغر حجم السوق بالاضافة الى المنافسة الشرسة الامر الذي جعل جميع منتجي الحلويات يسعون الى التمازج بين الجودة والسعر المناسب للوصول الى العملاء، خاصة ان الكويت سوق مفتوح والبقاء للافضل.

ودعا الدسوقي الى سرعة قيام الهيئة العامة للصناعة بتوفير القسائم الصناعية للمصانع الوطنية، وذلك لتحقيق الخطط التوسعية لهذه المصانع التي تئن من عدم توافر القسائم واضطرارها لتأجير أو شراء قسائم بأسعار مبالغ فيها تزيد من الأعباء على المصانع الوطنية.

عبدالخالق الدسوقي

«القطرية» ترفع معدل رحلاتها بين الكويت والدوحة

أعلنت الخطوط الجوية القطرية عن بدء تسيير رحلات يومية إضافية بين الكويت والدوحة في خطوة لتوفير مزيد من المرونة وخيارات السفر لركابها حيث تغادر الرحلة الجديدة رقم QR135 من الكويت الساعة 17,45 (بالتوقيت المحلي) وتصل إلى الدوحة الساعة 19,00 (بالتوقيت المحلي) من كل يوم.

وتوفر الرحلات الإضافية سهولة أكبر في السفر للمسافرين من رجال الأعمال والسياح حيث تتيح لهم روابط جوية أكثر إلى مختلف الوجهات السياحية والتجارية في الشرق الأوسط وأوروبا وافريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية أكبر الباكر : «نحن ملتزمون بتقديم تجربة سفر ممتازة لعملائنا ولذلك قمنا بتوفير روابط جوية أفضل لوجهاتنا التي يفوق عددها 100 وجهة حول العالم، ولقد لاقينا إقبالا واسعا خلال العام الماضي من عملائنا في الكويت وبفضل روابطنا الممتازة، يواصل معدل النمو السنوي للمسافرين عبر مقر عملياتنا في الدوحة الارتفاع بشكل ملحوظ».واضاف الباكر بالقول: «سيحظى مسافرونا من مختلف الوجهات ضمن شبكة خطوطنا العالمية بخيارات أوسع من الرحلات إلى الكويت عبر مقر عملياتنا في الدوحة، وكجزء من استراتيجيتنا للنمو، سنواصل رفع معدل رحلاتنا إلى وجهاتنا الحالية مما سيدعم النمو في قطاعي التجارة والسياحة».الجدير بالذكر أن الخطوط القطرية، التي تعد إحدى أسرع شركات الطيران نموا في العالم، تسير حاليا خمس رحلات يوميا إلى الكويت من مقر عملياتها في الدوحة مما يرفع مجمل عدد رحلاتها الأسبوعية بين البلدين إلى 35 رحلة.